

بعد السجدة الثانية في الركعة التي يقوم
 من سجودها وان يعتمد بيده على الارض
 عند القيام والتكبير عند القيام من التشهد
 الاول ورفع اليدين حينئذ والجلوس في
 التشهد الاول مفترشا كالجلوس بين
 السجدين والاشارة بالمسبحة في التشهد
 عند التوحيد بلا تحريك وان جعل السبابة
 في حالة التشهد مخفية والتورك في جلوس
 لا يقبه حركة فان اعقبه حركة افترش
 وان يضع في التشهد يديه على فخذيه
 وان يقبض اصابع يده اليمنى الا المسبحة
 واكمل التشهد مع التقوذ من غدا ان القبر
 وخوه بعد التشهد الاخير ويكون ما ياتي
 به بعد نقص مما اتي به من التشهد والتسليمة
 الثانية والالتفات يمينا وشمالا في التسليمين
 واما الكروية فخمسة عشر وهو ان يجعل يديه
 في كيه عند الاحرام والالتفات والاشارة
 بما يفهم لا حاجة كرد السلام وخوه ولا تبطل
 بالاشارة ولو كان اخر سا والجهر في غير
 موضعه والاسرار في غير موضعه والجهر
 خلق الامام والاختصار وقيل وتتميم
 عينيه

عينيه والاختار لا يكره ان لم يخف ضررا وان
 يسجد ويديه في كيه وان يلمس الرجل
 عضديه بجنبه في ركوعه وسجوده وان
 يضع بطنه على فخذيه في السجود واقفا
 الكلب وهو ان يجلس على ركبه ناصبا
 ركبتيه ونقرة الغراب وافترش السبع وان
 بوطن الرجل كما بوطن البعير كذا ذكره الحاملي
 والمبالغة في خفض الرأس في الركوع واطالة
 التشهد الاول والا ضطباع وفي هذا القدر
 كفاية لذوي الالباب والله تعالى الموفق
 للصواب

بس
 قال الفقير محمد الحمزوري
 ثم الصلاة والسلام سرمد
 والده وصحبه وعترته
 وبعد الصلاة في الجماعة
 في الراجح المختار للنووي
 شروطها ست كذا عشر ونا
 غفي الامام شرطه التمييز
 اسلامه ذكورة في حق من
 تكليفه في جمعة ان كان من
 الحمد لله الرحمن الرحيم
 على النبي الهاشمي احمد
 والثابعين كلام لسنته
 فرض من الدين على الغاية
 الحبر ذي التصحيح والمرضى
 فاحفظ وكن ممن جوي فنونا
 مع عقله يا ايها الغويين
 ام الرجال والخاتاف امن
 اعدادها فانهم لهذا يافطن

وكونه لا تلزم الاعادة
وان يكون عارفا الاركان
بحيث لا يري الفروض نفلا
وناويا امامة في جمعة
ولا يكون لاحنا للفاخر
ولا يكون احرس للسان
يجل في حرفي من الحروف
الا بمثل فاحكم بالصحة
ولا يكون تابعا لغيره
ولا يكون بابتداع كما فرأ
وليس هاجما لا اجتهادا
وان يكون ظاهرا لافعال
وتجمع الشروط في الصلاة
وشروط الماموم ان يتبعها
وان يكون ناوي الجماعة
ما لم يكن بفعله فرضا ترك
مؤخر الاحرامه يقينا
وعالما بالانتقال فيها
ولا تكن سابقا لما اعتقد
ولا يري من الامام مبطلا
وشروط في الامام والماموم

في حقه فافهم وحي الافاده
مع الشروط فاحفظن بيان
ولا يخل بالشروط اصلا
كذلك في مندورة معادة
لحنا بغير المعاني الواضحة
وليس اميا من القران
كذا تشديدها للعروف
فاحفظ تجرد في الحفظ او في صحة
في الاقتداء فاحفظ تقر بخبره
فكن له ما عشت دهرها جارا
عند الاحتياج فافهم مرادي
يعلمها الماموم بالانتقال
فيه كما اتى عن الثقة
امامه بكل فعل وقعا
موافقا لفعل ذي الاقامة
فلا يوافق له ما فيه سلك
عن الامام ان لذي فطينا
فاحفظ لهذا ان تكن بغيرها
عليه الامام يا اخا الرشيد
كان يخالف في الفروض فاعقلا
للاجتماع فاحفظ المفهوم
وان يكونا

وان يكونا في محل الموقف
وان يكن في مسجد فاطلعا
وان يكن تحلا بغير المسجد
بشرط قرب وانتفا حائل
وذرع حد القرب حيث يعتبر
وباتفاق النظم في الافعال
قد تمت الشروط بالتمام
وهذه خصاها المقدمة
يقدم العدل دون الفاسق
فلا نقه القاري ثم الاقدار
فاقدم الجميع هجرة فمن
فاقدم الجميع طراقي النسب
فالصوت فالخلة فالاثواب
فان تشا مع الاوصاف
وقدم الاولي علي من حضرا
وقدم الاعلى علي من دونه
وقدم مالك المكاتب
والسيد المولي علي العبيد
ثم الامام الواجب للقرن
ويستحب يا اخي ان ينتظر
وهذه خصاها قد تمت

تختصين يا اخي فاعرف
فلا تقيد بشرط مطلقا
او فيه شخص مناهما فقيد
فاعلم تكن بالعلم خير فاضل
هنا ثلاث من مئين يختبر
من الصلوات علي الكمال
في الراجح المختار للامام
جعلها بعد الشروط واخاتمه
وبالغ علي الصبي المراهق
فبعده الاورع فهو احري
يكون في اسلامه منهم اسن
تخيرهم في الذكر فاحفظ الوتر
فلا تخدعن ثبات الصواب
تحكم القرينة بالانصاف
علي الجميع قد كفت الضررا
من الولاية اذ هو اجشونه
الاعلى مستاجر الانبياء
الا المكاتب فانهم تقييد
اولي بهما من غير اذ يحضر
ان لم يخف خروج وقت قد حضر
جواهر في عقد در نظمت



ابياتها عشرون في ثلاثة تمت علي ستين في ذي الحاشية
 نظمتها نظماً بديعاً مفرداً فاحفظه كي تبقى اماماً او حدا
 نظماً حوي نثر الشهاب الربيعي شيخ الشيوخ من قدحوي للفصل
 فادع الله يا اخي بالرحمة لي وله وبجميع الامم
 كذاك والذي مع مشايخي من كل جبر في العلوم راسخ
 واسأل الرحمن حسن الخاتمة يكون لي عند الممات خاتمه
 وفضل الصلاة والسلام علي النبي المصطفى التهامي
 محمد المبعوث من ام القرني الهاشمي المختار الذي من قرا
 والده وصحبه الكرام والحمد لله علي التمام
 تمت بحمد الله وموونه وحسن توفيقه في صحوة يوم
 الثلاثاء المبارك الموافق لثمانية عشر من رجب سنة
 ثمانية وستين ومائتين والى من هجرة من له العز والشرف
 صلى الله عليه وعلي اله وصحبه ومن سلفي ومن خلفي وكتبها
 بيد الغانية الراجي من ربه العفو والعافية اغفر العباد واحوجهم
 الي رحمة ربه يوم التناد محمد العادي المنتهني بلاد المنوني اقليما
 الاشعري اعتقاد الشافعي مذهب الخلو في طريقة المصلي
 تلميذ غفر الله له ولوالديه ولشيوخه واخوانه واجابه وبجيرة
 والمومنين والمومنات وصلي علي
 سيدنا محمد وعلي
 الروصعي
 وسلم

اقتدا الواضح بالحنفي المشكل ولا المشكل وسوايان في الصلاة ام بعد
 مثلها فلو اقتدي بمشكل فبان واضحا ذكوره
 كذا الوارد لينا اماما فانصح قال الامة باطلة بخلاف
 ما لو عقد جنتي فانصح قال الفلاح صحيح لان
 الوالي في النكاح ركن والشهود بشرط فانصح لان يكون اما
 ولا ابا ولا جده ولا جده ولا زوجا ولا زوجة تنبيه
 لا تقبل لا تقبل شهادة في ملل رمضان لان شرط
 الواحد في رمضان صفة العدول كما نقله ابن اللقن
 في شرح التنبيه تنبيه يجوز اقراء الحنفي المشكل
 للرجل لان المانع وهو كونه جاريا لم يتحقق
 وهذه المسئلة لم يصير بها المرافعي ولا النووي
 قال الاسنوي في باب القطعة في باب القرص
 الشرط السادس اذا امت المرأة بشهوة فبان
 متخيرة فاما متها باطلة وكذا قد وتعت بها
 ولو كانوا مثلها فكالحنف بالحنفي لكن قال الماوردي
 ان قوله بان المرأة متخيرة فهو مظهر وحدث الامام
 بالاجواز ولا اعادة لانها مما تخفي تنبيه ومن تزاوم في كل
 شهر يوما فلا حيف لها خلافا لما لك فان الافقة
 عنده حيف وعلي هذا فنبوعها بالمسند لا
 على عدم الاصح من روايد الروضة ان المتخيرة لا فدية
 الجواز عليها اذا افطرت لا رضاع اذا وجبها علي
 متناع غير ما علي الرجوع وكذا الاكفارة عليها اذا جوي
 السار يفتي نهار رمضان ومن تزاوم في كل شهر يوما
 بلا ليلة فان عدتها بالاشهر ولا خيار للزوج

صورها الماوردي وغيره بما اذا
 يعلم بحاله ثم علم بعد الصلاة خنوته
 بمران رجلا قال الاكفارة وهذا هو
 جه الخرم بالقضاء العالم خنفته
 لعدم انقضاء الصلاة فامر واستحل
 جزم النية انتهى الوجه الجزم بعدم
 القضاء اذا بان رجلا في تصغير الما
 ردي لا سيما اذا لم يفتي قبل تنبيه
 الرجولية تر من طو نل حشر
 واما اقتدا المشكل بامرأة فانه باطلة
 ايضا ويخرج ما لو اقتدي رجل برجل
 او امرأة بامرأة او امرأة برجل
 برجل فانه يتبع صورهما اذا
 تطلا من الربعة ونصح في الحاشية
 وشكلا
 لويان ان لا دخل في هذه الا
 جميعا كما بان الحنف رجلا او
 الحنفى نوصيا بعد المسان
 المستوك فيه اما لم يثبت
 القضا لوقوعها على التردد
 ووقوعها على التردد يمنع صحة
 دون الصلاة واذا لم تقبل
 الحيف تقين القضا
 انتهى
 ما قاله الماوردي ضعيف والمعه
 هفت البطلان ولو ثبتها
 الاعادة عليها كما روي
 الشيخان الماوردي